السفير جمال بيومى:

«المشاركة الأوروبية» هى الأكثر جدية .. ومنظمة التجارة العالمية تجاوزها التاريخ

اتفاقات التجارة الحرة الثنائية الحالية «زواج على ورقة طلاق»

□ كتب – **مجدى عبيد:**

اعتبر السفير جمال بيومى مهندس اتفاقية المشاركة المصرية الاوروبية اتفاقيات التجارة الحرة التى توقعها مصر مع الكثير من الدول – مجرد «عقد زواج على ورقة طلاق» حيث انها لا تستوفى شروط اتفاقيات التجارة الحرة الحقيقية لانها لا تشمل الشطر الاكبر من التجارة.

وقال السفير جمال بيومى فى ندوة حول تحديات التحديث الاقليمية والعالمية اقيمت امس الثلاثاء انه لابد من مراعاة استيفاء شروط اتفاقات التجارة الحرة عند التحرك للتوقيع عليها معتبرا اتفاقية المشاركة الاوروبية اكثر اتفاقيات التجارة الحرة جدية تليها اتفاقية الكوميسا.

ودعا السفير بيومى الى النظر الى اتفاقية المشاركة من زاوية كيفية التعايش معها وتعظيم الاستفادة منها بدلا من التركيز على ما تحتويه من جوانب سلبية مؤكدا انه لابد من توافر ظروف معينة تعين على الاستفادة من تلك الاتفاقية من بينها اقامة بنية مواتية للاعمال واصلاح الضرائب وتطوير الموارد البشرية واقامة نظام للتحكيم يتسم بالكفاءة.

واكد بيومى اهمية تحرير سياسات الصرف وليس سعر الصرف من خلال ربط الجنيه بسلة عملات فى اطار سياسة نقدية شاملة مشيرا الى ان التحدى الرئيسى يتمثل فى كيفية استعادة الثقة فى سياسات سعر صرف الجنيه المصرى فضلا عن تعظيم استقلالية البنك المركزى.

وحث «بيومى» على اتباع اسلوب للمنافسة يقوم على ملاحظة المتنافسين الرئيسيين فى السوق الاوروبى مثل بنجلاديش وباكستان وليس العمل على منافسة الاتحاد الاوروبى ذاته.

واعتبر السفير بيومى التحرير عن طريق منظمة التجارة العالمية قاصرا وليس كافياً وان هذه المنظمة انتهى عصرها واصبحت لا تعطى ما يحقق الاهداف مشيرا الى ان مصر تسعى الى المزيد من التحرير بما يتجاوز اتفاقات منظمة التجارة الحرة من خلال اقامة مناطق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبى والمنطقة العربية.

وانتقد «بيومى» اتفاقية التجارة الحرة العربية بانها تحتوى على الكثير من السلع المدرجة فى القائمة السلبية كما انتقد اتفاقية التجارة الحرة مع سوريا حيث انها تحتوى على قيام سوريا بتصدير 19 سلعة لها مثيل مصرى بينما تصدر مصر 19 سلعة ليس بينها سلع صناعية.

وحدد السفير جمال بيومى بعض المشكلات التى تواجه اقامة منطقة التجارة الحرة العربية ابرزها عدم وجود قواعد منشأ جادة وقوائم سلبية كثيرة مشيرا الى ان اهم التعديات التى تواجه الصناعة والاقتصاد المصرى فى المرحلة المقبلة هى التحرير الكامل للتجارة واهمية وجود سوق عمل مرن وعادل والمواصفات البيئية.

وطالب الدكتور نادر رياض رئيس لجنة الصناعة والطاقة بالغرفة المصرية – الالمانية بالتحرير الكامل للجنيه المصرى فى اطار سياسة نقدية شاملة مشيرا الى ان اهم المشكلات التى تواجه الصناعة المصرية خاصة الصناعات الصغيرة هى عدم وجود نظام مؤسسى لهذه الصناعات مما يجعلها غير قادرة على التطور واستيفاء شروط المنافسة.

ودعا الى اتباع سياسات سعر صرف تقوم على دخول البنك المركزى شاريا وبائعا للعملات الحرة لعدم انفلات الاسعار وتنشيط لحركة البنوك والتى شابها تعطل مما اضر بمركز الصناعة والاقتصاد كذلك تعظيم حصيلة العملات الاجنبية من خلال التوسع فى نظام الحوافز على الصادرات والتى بدأت فى تطبيقه مع نهاية العام الماضى ورفع اسعار الفائدة على الودائع الدولارية تشجيعا لجذب العملات الاجنبية من الخارج فى صورة ودائع.